الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

أضواء على مستقبل مصر الاقتصادى
وسط المتغيرات الدولية

ورقه مقدمة من
أ . عبد العظيم غريب
مستشار اقتصادى بالأمم المتحدة
(سابقاً)

مقدمة :

يشهد العالم اليوم عدة متغيرات سياسية واقتصادية تتابع وتتصارع منذ عام ١٩٨٩ (انهيار حائط برلين) وتفكك الاتحاد السوفيتى وحربى الخليج (الأولى والثانية) مع تنامى ووضوح الأشكال المرتقبة للتكتلات الاقتصادية العملاقة فى العالم سواء فى غربة (أمريكا الشمالية والجنوبية) ووسط العالم (الاتحاد الأوروبى وامتداده شرقاً ثم طموحاته للإمتداد مع دول البحر المتوسط) ثم شرق العالم دول الأسين وجنوب الباسفيك . يضاف الى ذلك دخول الاتفاقية الجديدة للتجارة العالمية (W. T. O.) حيز التنفيذ من أول يناير عام ١٩٩٥ بما تحمله من آثار وإنعكاسات على مسار التجارة العالمية سواء كانت سلع أو خدمات أو غير ذلك الكثير .

ونظراً لأن مصر لها موقع متميز وفريد بين دول المشرق والمغرب ، فهى مفتاح العلاقات مع دول أفريقيا والبلاد العربية والاسلامية بحكم إنتماءاتها المتعددة فضلاً عن اعتبارها جسر وطريق للمواصلات والتجارة البرية والبحرية والجوية والذى يربط غرب العالم وشرقه ، كذلك اشتراكها فى مكان جغرافى مع كثير من الدول الأوروبية الواقعة على حوض البحر المتوسط (ايطاليا / فرنسا / اليونان / أسبانيا ... الخ) .

وتعطيها الكثافة السكانية كسوق كبير للاستهلاك ومصدر للأيدى العاملة الماهرة والرخيصة ثقل ووزن كبير فى المنطقة ، وإذا أضيف اليها ما تتمتع به مصر من موارد طبيعية ومياه فضلاً عن توافر حداً مقبولاً من البنية التحتية والهياكل الاساسية اللازمة للصناعة والزراعة والخدمات كل ذلك يجعل منها فى المستقبل قوة اقتصادية كبيرة إذا أحسن إدارة كل تلك الأمكانيات والموارد .

وقد يكون من المناسب القاء بعض الأضواء على أهم تلك المتغيرات والتى تأخذ شكل التجمعات أو الأوضاع الاقتصادية الجديدة والتى يتحتم التعامل معها بشكل مباشر .

أ ولا - مستقبا العلاقات المصرية مع الاتحاد الأوروبى وامتداده .
ثانيا - مستقبل العلاقات المصرية مع امريكا والنافتا وامريكا الجنوبية وامتدادها .
ثالثا - مصر ومستقبل السوق الشرق اوسطى واحتمالاته .
رابعا - مصر ومستقبل التعاون الاقتصادى العربى واحتمالاته .
خامسا - مصر ومستقبل الاتفاقية الجديدة للتجارة الدولية (W. T. O.) وأثرها على الاقتصاد المصرى .

أولاً : مستقبل العلاقات المصرية مع الاتحاد الأوروبى وامتداده .

وللتعرف على تلك العلاقات لابد من القاء الضوء على الاعتبارات التى تشجع الاتحاد الأوروبى وتوجهاته نحو مصر وفى المقابل التوجهات التى ترنو وتتطلع إليها مصر فى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى .

موقف الاتحاد الأوروبى من مصر :

ذلك جعل الاتحاد الأوروبى (الجماعة الأوروبية / السوق الأوروبية المشتركة سابقاً) يرحب بزيادة وتطوير مختلف أوجه التعاون - الشراكه - بين مصر والاتحاد الأوروبى للأسباب التالية :

١- اشتراك مصر فى حوض البحر المتوسط أى أنها دولة جوار .
٢- اعتبار مصر سوق كبيرة للاستهلاك .
٣- مصدر للخامات والسلع التى لا ينتجها الغرب أو هناك نقص فى انتاجها أو حتى مواعيد انتاجها - الخضروات والفواكه .

٤- الباب الحقيقى لكثير من دول افريقيا والبلاد العربية لتأثيرها السياسى وعلاقاتها المتعددة بهذه الدول .

٥- دخول مصر فى مجال الدول النامية التى نجحت فى عمليات الاصلاح الاقتصادى وما يعنيه من تعزيز لمقوماتها الاقتصادية .

٦- محاولة جديدة من الاتحاد الأوروبى لاستقطاب مجموعات من الدول غير الاوروبية لتوسيع دائرة الدول التى يمكن خلق مجالات للتنسيق الاقتصادى والسياسى معها خاصة دول البحر المتوسط مثل المغرب وتونس والجزائر فى مواجهة التنسيق التى حدث مع تكتل النافتا (أمريكا ، كندا ، المكسيك) ومع دول جنوب شرق آسيا (أبيك) وهم دول الباسفيك . وذلك بحكم وجود صراع قوى بين مختلف كبار التكتلات الدولية ومحاولة السيطرة على الأسواق الدولية ، وذلك بعد ضم ثلاث دول من أوروبا الشمالية (الافتا) والمشاورات مع دول شرق أوروبا .

٧- ضمان الحصول على مصادر الطاقة (بترول / غاز ... الخ) من الشرق الأوسط والتى تعبر من خلال مصر .

٨ - ضمان استمرار تدفق رؤوس الأموال العربية على الأسواق الأوروبية سواء كانت للاستثمار والتوظيف أو من خلال سداد مشترياتها من المنتجات الأوروبية خاصة ذات التكنولوجيا المتقدمة باعتبار مصر ذات تأثير ثقافى وحضارى على الدول العربية والافريقية فضلاً عن أسواقها المفتوحة فى ظل منافسة دولية .

موقف مصر من الاتحاد الأوروبى :

نظراً لأن الاتحاد الأوروبى يتكون من مجموعة دول أغلبها يرتبط بمصر بعلاقات منذ القرن التاسع عشر سواء كانت فى شكل صدامات مسلحة أو استعمار لمصر (فرنسا / انجلترا) أو تحالفات (الحرب العالمية الثانية) أو فى شكل علاقات ثقافية وحضارية خلقت قاعدة عريضة من الانتماءات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين مختلف دول أوروبا ومصر باعتبار أوروبا مركز الحضارة الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة لقربها الشديد من مصر وسهولة الوصول والاتصال بها ، ذلك خلق كثير من المصالح والارتباطات بين مصر ومختلف دول الاتحاد .

ونظرا لان سياسة الاتحاد الاوربى (السوق الاوربية المشتركة) تجاه الصادرات المصرية طبقا لاتفاق التعاون الموقع بين مصر والاتحاد في يناير ١٩٧٧ وتعديلاته بالبروتوكول الاضافى الموقع فى ٢٧ يونيه ١٩٨٧ فان الصادرات المصرية تتمتع بالاعفاء الكلى أو الجزئى للحصص الكمية أو الجمارك للصادرات الصناعية والزراعية طبقا لبنود الاتفاق خاصة فى مجال الخضروات والفواكه فى فترات زمنيه محدده . أما صادرات مصر من الاقمشة وغزل القطن فانها تخضع كل عامين لترتيبات خاصة بين مصر والمجموعة الاوروبية (الاتحاد الاوروبى) باعتبار أن هذه السلع من المنتجات الحساسة في تلك الاسواق .

يعتبر الاتحاد الاوروبى أكبر سوق تستورد منه مصر أو تصدر اليها حيث تمثل واردات مصر منه ٣٨ر٨٪ (٣٥٩٦مليون دولار) من اجمالى استيرادها من العالم (٩٢٦٠ مليون دولار) في الوقت الذى بلغ قيمة حجم صادرات مصر اليه حوالى ٣٧ر٩٪ (٩٨٤ مليون دولار) من اجمالى صادرات مصر الي العالم (٢٥٩٤ مليون دولار) وذلك عن عام ١٩٩٠ .

ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات فى سنة ١٩٩٠ لم تزد عن ٢٧٪ . هذا وقد تلاحظ ارتفاع نسبة تغطية الصادرات (١٥٧٤ مليون دولار) الى الواردات (٣٠٢٤ مليون دولار) سنة ١٩٩١ الى ٥٢٪ مما يدل على وجود مرونه فى بعض المجموعات السلعية وكان أهمها البترول ومنتجاته . ولقد اعقب ذلك انخفاض نسبة تغطية الصادرات المصرية بنسبة ٤٠٪ (١١٩٩ر٣ مليون دولار) الى الواردات (٣٠٠٨ مليون دولار) عام ١٩٩٢ .

ومن الامور الموقفه للنظر أن بعض المجموعات السلعية يمكن العمل على زيادة وتطوير الصادرات المصرية منها الى السوق مثل المنتجات القطنية والملابس الجاهزة التى ارتفعت صادراتها من ١١٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ١٣١ مليون دولار عام ١٩٩٢ كذلك ارتفعت صادرات مصر من الخضروات وبعض السلع الغذائية من ٥ر٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٢ وكذلك فقد ارتفعت بعض الصادرات من المنتجات الصناعية من ٢٦٦ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٢٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٢ ذلك يعنى أن كثير من المجموعات السلعية يمكن العمل على زيادة جودتها لتنافس فى مختلف أسواق دول الاتحاد الاوروبى ومضاعفة الصادرات منها الى تلك الدول .

ان تدنى نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية الى دول السوق الى ٧٢٪ عام ١٩٩٠ وارتفاعها الى ٥٢٪ عام ١٩٩١ ثم انخفاضها الى ٤٠٪ عام ١٩٩٢ مما يعنى تذبذب العجز التجارى مع دول الاتحاد الاوروبى ويعنى فى نفس الوقت امكانية زيادة الصادرات وتضيق فجوة العجز التجارى بين الصادرات والواردات لتصل نسبة تغطية الصادرات والواردات الي أكثر من ٧٥٪ ومن المأمول أن تصل الى توازن بين الصادرات والواردات أى أن تبلغ نسبة تغطية الصادرات للواردات الى ١٠٠٪ وهو أمر غير مستحيل اذا تمت المشاورات فى المستقبل مع دول مجلس الاتحاد علي عدالة العلاقات التجارية بين مصر ودول المجلس وهو أمر تهدف اليه أى علاقات تجارية متوازنة تتم فى اطار ما يطلق عليه بالشراكه .

مجالات التعاون والشراكه بين الاتحاد الاوروبى ومصر :

١- زيادة الصادرات المصرية الى مختلف الاسواق فى الاتحاد الاوروبى مع تقليل الفجوه بين الصادرات المصرية الى دول الاتحاد والواردات منه (عجز الميزان التجارى) .

٢- تطوير الاتفاقات الثنائية مع الاتحاد الاوروبى والدخول فى اتفاقيات ثنائية جديدة تشمل حقوق الملكية الفكرية وما يتعلق بها من نقل واستخدام وتطوير التكنولوجيا التى سبق لمصر الاستفادة منها خاصة الصناعات الكيماوية والدوائية وغيرها الكثير فى ظل فترات سماح الجات وما بعدها حتى لا تضار مصر فى المستقبل .

٣- التعاون والتنسيق فيما يتعلق بأسواق المال والاجهزه المصرفية باعتبار مصر مركز وهمزة وصل بين الشرق والغرب .

٤- التنسيق والتعاون فى مجال المواصلات والاتصالات فى ظل التكنولوجيا الحديثة ، مع الاتفاق علي قيام شركات مشتركه تتضمن مصالح الاطراف المعنية .

٥- التعاون فى المجالات الحديثة المتعلقة بعلوم الهندسة الوارثية / الفضاء / الفلك .. الخ .

٦- اعتبار مصر المركز المتقدم لتطبيقات العلوم التكنولوجية والمعلومات فى الدول العربية والافريقية .

٧- التعاون في خلق شركات لخدمات تجارية مشتركة تقوم على اعتبار مصر مركز التجارة العابرة والترانزيت بين الغرب والشرق سواء على الساحل الشمالى أو منطقة قناة السويس .

٨- التعاون والتنسيق فى مجالات تحسين البيئة والقضاء علي التلوث خاصة منطقة شواطئ البحر المتوسط والبحر الاحمر وما يتطلب ذلك من جهود وتمويل وتكنولوجيا متقدمه .

٩- التعاون فى تحقيق الاستقرار والسلام والقضاء علي الارهاب باعتبار منطقة شرق المتوسط والشرق الادنى وأفريقيا منطقة قلاقل وفتن وحروب داخلية .

ثانيا : مستقبل العلاقات المصرية مع امريكا والنافتا وامريكا الجنوبية :

ان نتائج حرب عام ١٩٧٣ كان لها تأثير مباشر على تغيير التوجيهات الامريكية نحو مصر بشكل خاص وأزمه الشرق الاوسط بشكل عام .

هذا وقد بدأت العلاقات الامريكية في التحسن والتقارب مع مصر وشاركت معها فى صنع السلام مع اســـرائيل (كامب ديفيد) عام ١٩٧٩ ، وبعد ذلك أصبحت امريكا والاتحاد السوفيتى (سابقا) هما راعيا عملية السلام فى الشرق الاوسط خاصة مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ للسلام فى الشرق الاوسط وما تلي ذلك من اتفاقيات للسلام بين اسرائيل وفلسطين (غزه / اريحا) والانفاق مع الاردن وقد تمت كل تلك الاتفاقيات في اطار مشاورات واتصالات بين كل من مصر وامريكا ، وذلك باعتبار ان مصر هى مفتاح السلام والحرب فى المنطقة .

هذا وترتبط مصر مع امريكا بمجموعة من الاتفاقيات في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تهدف الى تدعيم الاقتصاد المصرى خاصة اتفاقيات المساعدات والمنح التى تقدمها امريكا الى مصر فى حدود مبلغ ٢ مليار دولار سنويا والتى تطورت منذ أوائل الثمانيات ، كذلك فانها تنازلت عن الدين العسكرى الذى بلغ حوالى ٦ر٥ مليار دولار اثناء حرب الخليج الثانية نتيجة الموقف الحاسم لمصر من تلك الحرب مع جانب الحق ضد الغزو العراقى للكويت وما قدمته مصر من مساهمات متعدده لتحرير الكويت .

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية الشريك الثانى في حجم التجارة الخارجية مع مصر بعد مجموعة دول الاتحاد الاوروبى وبمفردها تعتبر الشريك الاول اذا قورنت باية دولة أخرى سوآء فى دول الاتحاد أو اية دولة أخرى في العالم . ذلك أن واردات مصر منها (٣ر٤ مليار جنيه مصرى) تمثل حوالى ١٧٪ من اجمالى واردات مصر من العالم (٢ر٢٥ مليار جنيه مصرى) عام ١٩٩١ في حين تبلغ صادرات مصر اليها حوالى ٩٠٠ مليون جنيه مصرى تمثل ٧ر٧٪ من اجمالى صادرات مصر الى العالم (٨ر١١ مليار جنيه مصرى) فى نفس العالم وقد ارتفعت تلك المؤشرات لتبلغ الواردات المصرية حوالى ٥ مليار جنيه تمثل ٤ر١٨٪ من اجمالى الواردات المصرية عام ١٩٩٢ يقابلها صادرات مصر اليها (حوالي ٩٤٠ مليون جنيه) تمثل ٥ر٩٪ من اجمالى الصادرات المصرية الى العالم والتى بلغت حوالى ١٠ مليارات جنيه مصرى .

تلك هى نظرة سريعة ومختصرة على العلاقات المصرية الامريكية في الماضى ولكن هناك مستجدات ومتغيرات جديدة فرضت نفسها على العالم وهى دخول امريكا فى تكتل اقتصادى مع كندا والمكسيك يطلق عليه منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا) ثم دخول امريكا في اتحاد مع دول امريكا الجنوبية ثم دول الباسفيك .

منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (النافتا)

تضم هذه المنطقة كلا من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك وقد تم الاعلان عن نشأة منطقة التجارة الحرة لشمال امريكا فى ١٩٩٢/٨/١٢ ، وهو تجمع جغرافى كبير يبلغ سكانه حوالى ٣٧٥ مليون نسمه فى عام ١٩٩٢ ويحظى هذا التجمع بمجموعة من الموارد الطبيعية أهمها البترول والانتاج الغذائى .

وقد بدأ سريان ذلك التكتل الاقتصادى منذ عام ١٩٩٤ ، ويهدف هذا التكتل الى الغاء جميع العوائق الجمركية وغالبية العوائق غير الجمركية المفروضة على حركة السلع والخدمات ورأس المال وذلك خلال فترة زمنية قدرها ١٠ سنوات ابتداء من اول يناير عام ١٩٩٤ بداية تنفيذ الاتفاقية .

منطقة التجارة الحرة لاسيا والباسفيك (ابيك)

بدا الحديث عن اقامة هذا المنتدى الاقتصادى فى نوفمبر عام ١٩٩٣ بواشنطن (سياتل) وذلك بعقد مؤتمر لبحث التعاون الاقتصادى من دول اسيا والمحيط الهادى (الباسفيك) دول النافتا مع دول جنوب شرق اسيا .

وقد اسفر هذا المؤتمر عن انشاء منتدى للتعاون الاقتصادى تطور فى فكرته في مدة قصيرة ليتحول الى منتدى أو منطقة للتجارة الحرة تقام خلال ٢٥ سنة وذلك بمقتضى اتفاق جرى اتخاذه فى اجتماع لاعضاء المنتدى عقد فى اندونسيا (بوجور) فى ١٣ نوفمبر عام ١٩٩٤ وقد اطلق عليه اسم

(ابيك) ويضم ١٨ دولة من اربع قارات (امريكا الشمالية والجنوبية واسيا واستراليا) وهذا التجمع أو المنتدى أو المنطقة هى اكبر مشروع لمنطقة حرة فى العالم اجمع ، اذ تضم دول تشكل ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ٤٥٪ من حجم التجارة الدولية ، وما يزيد عن ٤٠٪ من سكان العالم وهذه الدول بالاضافة الى دول النافتا واستراليا تضم الصين / كوريا الجنوبية / برونای / شيلى / هونج كونج / اندونسيا / اليابان / ماليزيا / نيوزيلنده بابوا (غينيا الجديدة) الفلبين / سنغافورة تايوان / تايلاند ويقضى مشروع تلك المنطقة الحرة برفع العوائق التجارية امام تبادل السلع فيما بين دول الاعضاء ، وان تقدم فى نهاية الخطة ايضا تسهيلات لرجال الاعمال والمستثمرين مع تقديم دعم للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وغير ذلك من المؤسسات الاقتصادية ، وذلك من اجل دفع التعاون بين دول الاعضاء ، وقد اكد بيان انشاء المنطقة على انها لا تشكل كتله اقتصادية مغلقة أو تنطوى على معاملة تميزية ازاء الدول غير الاعضاء فيها كما انها يجب الاتتعارض مع نصوص اتفاقية الجات .

هذا وقد استطاعت الولايات المتحدة فى الربع الاخير من عام ١٩٩٤ بالانفاق مع زعماء الامريكتين الشمالية والجنوبية الانفاق على خلق كيان اقتصادى آخر او تجمع بضم كافة دول الامريكتين ما عدا كوبا يتم تنفيذه خلال ١٠ - ١٥ سنة ليصبح منطقة حرة لا تتعارض ايضا مع اتفاقية الجات ولا مع إتفاق التعاون الذى يضم دول الابيك السابق الاشارة اليه .

ومن المعروف ان هناك مشاورات بين كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية لاقامة نوع من الشراكه بينهما تهدف الى تحقيق نوع من المنطقة الحره على غرار دول اسيا واقل كثيرا من اتفاقاتها مع اسرائيل والتى بدأت خلال زيادة نائب الرئيس الامريكى (آل جور) لمصر مع الرئيس مبارك واستكملت بزيارة الرئيس كلينتون لمصر ومشاوراته مع الرئيس مبارك ايضا خلال زيارته لمنطقة الشرق الاوسط فى بداية النصف الثانى من عام ١٩٩٤ وسيتم استكمالها فى الربع الاول من عام ١٩٩٥ فى زيارة النائب الرئيس الامريكى (آل جور) .

بعض الآثار السلبية للتجمعات العملاقة الاقتصادية وموقف مصر منها :

بالرغم من ان أى تجمع يهدف إلى تنشيط حركة النمو الاقتصادى بين الدول المنضمه اليه وتسهيل حركة انتقال التجارة وزيادتها بين أعضائه فضلا عن انتقال رؤوس الأموال والافراد بما لايتعارض مع مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية خاصة الجات ، الا أنه له آثار سلبية على كثير من الدول النامية غير المنضمة الى تلك التجمعات خاصة مصر وذلك للاسباب التالية :

١- تشجيع الاحتكارات والتجمعات الانتاجية المنسقه بين أعضائه ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى داخل التجمع مع وضع بعض العراقيل التى يمكن أن يطلق عليها مواصفات (هروب من نصوص اتفاقية الجات فضلا عن ممارسة كثير من السياسات التى من شأنها عدم إمكان اختراق اسواق تلك التجمعات الا اذا كانت فى حاجه إلى تلك السلع أو الخدمات من خارج دول اعضائه أو لأسباب سياسية لها أولوية معينه .

٢- تستطيع تلك التجمعات خلق ما يمكن ان يطلق عليه تقسيم العمل الدولى بين اعضائه أى تعظيم الميزه النسبية فى الانتاج السلعى والخدمى لدولة والذى من شأنه تخفيض التكلفة الانتاجية مع زيادة الجودة .

٣- قصر عمليات التمويل أو المنح والاعانات والمساعدات علي الدول المحتاجه من اعضائه لتنشيط النمو الاقتصادى .

٤- قصر المساعدات التكنولوجية والعلمية على اعضاء التجمع فى عصر يتسم بالتطورات السريعة في تلك المجالات والعمل على بيع وتسويق منتجاته على اسواق العالم .

٥- التماسك الاقتصادى والسياسى والتنسيق بين اعضاء التجمع الاقتصادى فى الازمات الدولية وفى المحافل والمؤتمرات الدولية خاصة الأمم المتحدة .

ذلك مما يستوجب على مصر أن تبذل جهدا كبيرا ومتواصلا وسريعا فى اتجاه الشراكه مع كل من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الامريكية لتحقيق مختلف مصالحها وبما لا يتعارض مع أمنها القومى بشكل عام فى الوقت ذاته تحاول تقوية مختلف التجمعات التى تنتمى اليها سواء كانت عربية أو اسلامية أو افريقية .

ثالثا : مصر ومستقبل السوق الشرق واسطى واحتمالاته :

بدأت وسائل الإعلام الدولية خاصة الصحف والمجلات فى الحديث عن ما يطلق عليه السوق الشـــرق اوسطى والترويج له بشكل مركز منذ مـــؤتمر مدريد للسلام ، لكى يضم مختلف الدول العربية واســـرائيل بالاضـــافة الى تركيا وبعض الدول الاخرى ، وذلك من منطلق زرع اسرائيل فى المنطقة العربية كأحد عناصر النســـيج القومى للمنطقة فى ظل عملية السلام مع الغاء كافة صور المقاطعة العربية لها .

وقد بذلت محاولات مستمرة من كل دول الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الامريكية وروسيا لترسيخ فكرة هذه السوق الشرق اوسطيه لعدة اعتبارات من وجهة نظرهم أهمها :-

١- تأكيد عملية السلام من كافة الدول العربية واسرائيل ، وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط . والتمهيد لتهميش دور جامعة العربية ومنظماتها . وخلق قيادة اقتصادية جديدة لمنطقة الشرق الاوسط تقوم بها اسرائيل ، هذا بالاضافة الى اعتبار اسرائيل جسر ومعبر للتكنولوجيا بين الدول المتقدمة وبين كافة الدول العربية ، هذا بالاضافة إلى اعتبارها القناة الرئيسية لمصادر التمويل الدولية لمنطقة الشرق الاوسط .

٢- توفير وحجب كافة المساعدات والاعانات التى كانت تقدم لبعض الدول العربية المحتاجة واسرائيل ومصر وتقديم تلك الاعانات والمساعدات لدول الاخرى التى يجرى بحث انضمامها الي تكتلاتهم الاقتصادية مثل شرق اوربا بالنسبة للاتحاد الاوروبى او بعض دول وسط وجنوب امريكا فى المنطقة الحره بين الامريكتين (الشمالية والجنوبية) .

٣- التركيز علي محاولة تهميش دور مصر في مختلف المجالات بطريقة غير مباشرة لانها مفتاح الاستقرار والسلام في الشرق الاوسط جميعا .

ولتحقيق تلك الأهداف المعلنة وغير المعلنة بدا الحديث والاعداد لما يسمى بالسوق الشرق اوسطيه التى ستجعل من منطقة الشرق الاوسط منطقة متكاملة اقتصاديا مع تنشيط وزيادة معدلات نموها الاقتصادى وزيادة معدلات نصيب دخل الفرد فيها اعتمادا على مواردها وبالتعاون مع مختلف القوى الاقتصادية والسياسية الدولية من خلال تنفيذ كثيرا من المشروعات الاقتصادية التى ستخدم المنطقة سوا ء علي مستوى كل دولة بشكل منفرد أو فى صورة مشروعات مشتركة داخل المنطقة وان الاتحاد الاوروبى وامريكا ومختلف الشركات الدولية العملاقة ستقدم لتلك المشروعات الدعم الكامل فى مختلف صورة سواء كان تمويليا أو تكنولوجيا أو حتى اسلوب الادارة مع الاستشمارات المتخصصة .

وقد امكن من خلال الدعاية والتأثير الاسرائيلى على القوى الدولية عقد اللقا ءات التالية :

١- مؤتمر الدار البيضاء (٣٠ اكتوبر - ١ نوفمبر عام ١٩٩٤) بالمغرب :

(المؤتمر الدولى للتنمية الاقتصادية حول الشرق الاوسط وشمال افريقيا)

قام بالاعداد لهذا المؤتمر وتنظيمه كل من مجلس العلاقات الخارجية ، فى امريكا ومنتدى دافوس فى سويسرا (المنتدى الاقتصادى العالمى تحت رعاية كل من امريكا وروسيا ، ويهدف المؤتمر (الهدف المعلن) استكشاف فرص المنطقة فى النمو الاقتصادي وامكانات الاستثمار فيها .

اما الهدف الحقيقى طبقا لنتائجه والتى تتفق مع مجريات الاحداث السابقة عليه هو وضع صيغه للتعاون الاقتصادى لكافة الدول العربية مع اسرائيل (مع امكانية ضم بعض الدول الاخري خاصة تركيا) أى خلق مشروع اقتصادى اقليمى شامل لمنطقة الشرق الاوسط مع خلق اوتار وروابط وقنوات مع مختلف القوى الاقتصادية والسياسية العملاقة في العالم .

٢- مؤتمر القدس (اسرائيل) ٤ نوفمبر عام ١٩٩٤ :

تم عقد هذا المؤتمر بعد ترتيبات مكثفة مع القوى الاقتصادية الكبرى (الكيانات والشركات العملاقة) لرجال الاعمال الكبار بعد مؤتمر الدار البيضاء مباشرة للتأكد على ان اسرائيل هى المعبر والجسر الحقيقى الي منطقة الشرق الاوسط وذلك على ضوء تواجدها فى الدار البيضاء ومن خلال جنى الثمرات التى اسفرت عنها اللقا ءات التى تمت فى ذلك المؤتمر .

٣- مؤتمر الشراكه الاوروبية ومصر واسرائيل والاردن وفلسطين ٦ - ٨ ديسمبر عام ١٩٩٤ :
تم عقد هذا المؤتمر بحضور ممثلين للحكومات مع المفوضية الاوروبية والذى نظمته بالاشتراك مع الفرقة التجارية الالمانية بالقاهرة تحت شعارا استكشاف فرص التعاون الاقتصادى المشترك والتجارة والاستشارات المشتركة لاطراف دول مصر واسرائيل والاردن وفلسطين وبمساعدات اوروبية .

موقف مصر من السوق الشرف اوسطى :

من المعروف فى كل التجمعات الاقتصادية التى تتكون فى أي منطقة انها تضم دولا تتلاقى مصالحها ورغباتها فى اهداف وغايات محدده تعمل علي تحقيقها من خلال معاهدات ومواثيق يتم التوقيع عليها مع خلق آليات تستطيع تسيير وضبط ومتابعة تحقيق تلك الاهداف والغايات مع وجود ثقة وحوافز الاستمرار لتحقيق تلك الاهداف .

ولما كانت تلك المعاهدات التى يمكن ان تخلق هذا المجتمع (السوق الشرق أوسطيه) أو تقوم على تنفيذه لم تتم بعد - وان كان يتم الاعداد لها في الاوساط الخارجية - فان خلق واقامة هذه السوق لن تتم في المدى القصير (٢ -٣ سنوات).

علي ان المؤتمرات واللقاءات التى تمت أو ستتم في المستقبل بين رجال الاعمال هى عملية لاذابة الجليد بين العرب واسرائيل تمهيدا لتقبل التوقيع علي تلك المعاهدات فى ظل عمليات السلام التى تتم خطوه بخطوه لتشجيع سوريا ولبنان لتوقيع على عملية السلام .

ان مصلحة مصر وامنها القومى هو الاساس والهدف من مختلف علاقاتها الدولية فاذا ما تحقق ذلك في مشروعات مشتركة من خلال اللقاءات والاتفاقات بين دول الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل فخير وبركه وتعمل على تحقيق التعاون في هذا المجال فى ظل سلام عادل ومستقر ودائم لمختلف دول المنطقة ، ويبقى الاصل هو تدعيم العمل العربى المشترك كما سترى فيمابعد .

رابعا : مصر ومستقبل التعاون الاقتصادي العربى واحتمالاته :

لقد شاركت مصر فى انشاء جامعة الدول العربية وساهمت في مختلف المنظمات التابعة لها بناء علي اتفاقيات سياسية واقتصادية متعددة وكان من أهمها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والتى تهدف الى تحقيق الامن السياسى والعسكرى والاقتصادى لمختلف الدول العربية الموقعة علي تلك المعاهدات .

وانبثقت عدة آليات من تلك المعاهدات وعلى قمتها المجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول العربية المنوط به متابعة وتنفيذ وتقييم مختلف التوجهات الاقتصادية للعمل العربى المشترك وقد استطاع هذا المجلس خلق مجموعة من الكيانات والمؤسسات والآليات التى شأنها تنشيط وتنمية

التعاون الاقتصادى وزيادة حجم التجارة والاستثمارات بين الدول وبعضها . الا أن تلك الآليات والمؤسسات لم تستطيع ان تحقق مختلف الاهداف الواردة فى المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية .

ذلك ان الاختلافات السياسية بين كثير من الدول العربية مع ضعف الثقة فى العلاقات العربية قد انعكست آثاره علي العمل الاقتصادى العربى المشترك ويكفى للدلاله على ذلك ان حجم التجارة البينية بين الدول العربية لم تزد عن ٦ الى ٧٪ من حجم تجارتها الدولية وأن الاستثمارات البينية العربية لم تزد عن ١٪ من حجم توظيفات واستثمارات الدول العربية خارج المنطقة العربية رغم ما يعتريها من مخاطر واجهتها وتواجهها . كذلك فان بعض الصراعات الداخلية بين بعض الدول العربية والتي أدت إلى صدام عسكرى (العراق والكويت) قد ادت الي اهدار كثير من الموارد والامكانيات العربية فضلا عن انقسام الدول العربية بعضها على بعض مما خلق نوعا من الضياع أو عدم الاستقرار . مما دفع القوى الخارجية الي البحث عن ترتيبات جديدة الهدف منها تشتيت وتهميش دور كافة الدول العربية مع محاولة لفرض وزرع اسرائيل داخل منطقة الدول العربية في الشرق الاوسط تحت زعم انها ستكون جسرا ومعبرا بين الدول المتقدمة ودول الشرق الاوسط والعربية بصفة خاصة وهو ما يطلق عليه بدايات لتكوين ما يطلق عليه السوق الشرق أوسطية .

وقد استطاعت مصر على ضوء المتغيرات المتعددة الدولية والاخطار التى تواجه العرب بعد تجربة حرب الخليج الثانية ومجلس التعاون وتوجهها نحو الاتحاد المغاربى أن تعيد ترتيب الاوراق مرة أخرى وذلك بدعوةالرئيس مبارك التى وجهها الى كل من الملك فهد والرئيس حافظ الاسد والتى انتهت بعقد قمة عربية مصغرة بالاسكندرية فى نهاية عام ١٩٩٤ تهدف الى النظر في اعادة ترتب كافة الاوضاع العربية ومحاولة تحقيق الامن العربى سياسيا واقتصاديا واعادة النظر فى تقوية كافة المواثيق والمعاهدات فى نطاق الجامعة العربية وذلك باعتبار ان هذه القمة تمثل اقطاب الامة العربية **وقد يكون من المناسب التعرض بشكل تفصيلى الي عناصر الموقف العربى في مواجهة التحولات الاقتصادية الاقليمية والدولية .**

مستقبل التعاون الاقتصادى العربى :

يجد العمل الاقتصادى العربى المشترك نفسه فى المرحلة الراهنة ، فى منعطف تاريخى بالغ الدقة والخطورة ، حيث يقف فى مواجهة مستجدات اقتصادية دولية وإقليمية متلاحقة ، وضعت الخيار الاقتصادى القومى على رأس الأولويات أمام الأمة العربية ، يستوى فى ذلك منها صانعو السياسات ومتخذو القرارات على المستوى الرسمى ، أو الملتقيات الشعبية والتشكيلات غير الحكومية العربية ، أو المواطنون العرب العاديون .

وقد أوضح تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مصادر وأنواع التحديات التى تواجه الوطن العربى اليوم ، وأهمية التحرك الفورى وأخذ المبادرة العربية أو بالأحرى استردادها ، من أجل العمل على صيانة وتعظيم المصالح الجماعية الحقيقية للأمة العربية ، والتى تتوافر كل مقوماتها ، ويساندها ويدعمها من القواسم المشتركة ما لا يتوافر نظير لها في أى بقعة أخرى من العالم لأن مجموعة من الدول ، وتبين من ذلك أن الدول العربية مدعوة لأقامة نمط ملائم من التكامل الاقتصادى فيما بينها يدعمه كيان مؤسسى فعال (مجموعة اقتصادية عربية) ، لكى تتمكن من الحفاظ على مصالحها فى التعامل مع التحديات الجديدة ، والتى تتمثل فى :

- تعظيم الاقتصاد الحر وإزالة الحواجز بين الأسواق والمنافسة الحرة فى السوق العالمية لكافة السلع والخدمات وإنتشار وتوسع التكتلات الاقتصادية الأقليمية فى مختلف مناطق العالم ، التى تكتسب مزايا التكامل الاقتصادى .

- إدراك مزايا التفاوض والتحرك فى إطار الاتفاقيات والمؤسسات الدولية كتجمع إقليمى قادر على الدفاع عن مصالحه ، وطرح مطالبه ووجهات نظره والدفاع عنها واكتساب القدرة الجماعية على تحمل تكاليف المشروعات الكبرى للبنية الأساسية التحتية المشتركة ، وإقامة المؤسسات الخدمية الكبرى للبنية العلوية ، وكذلك تكاليف التطوير واكتساب قدرات تكنولوجية ذاتية ، مما يؤهل السلع الوطنية العربية للمنافسة مع السلع والخدمات الأجنبية فى أسواقها وفى السوق العالمية ، وجذب الاستثمارات والشركاء الماليين والتكنولوجيين والتعامل معهم من موقع الندية والمنافع المتكافئة .

- ضرورة بلورة رؤية عربية واضحة للحاضر والمستقبل لمواجهة ومعالجة مشروع التعاون الاقتصادى لإقليم الشرق الأوسط ، بحيث لا يكون الموقف العربى هو القبول المطلق أو الرفض المطلق ، وأن يتبنى أسلوب الفعل وليس رد الفعل ، وأن يتوافر لهذا الموقف رؤية واضحة وواعية تجاه التحولات الجارية فى المنطقة ، يتحدد فيها الحدان الأدنى والأقصى من المصالح العربية المشتركة فى كل حالة أو موقف ، ومعايير وضوابط العمل الجماعى أو القطرى ، والمجالات الحيوية التى تتطلب التركيز عليها ، وخطوط ومساحات المناورة والتحرك مع الإطراف غير العربية ، والحساب الدقيق للمصالح والأخطار والاحتمالات ، وما يتخذ أزاءها من سياسات ومواقف مشتركة مدروسة مسبقاً .

- تحديد الطرق والوسائل التى تكفل الاستفادة القصوى من الإمكانات العربية ومصادر قوة العمل الاقتصادى الجماعى ، من موارد اقتصادية وبشرية وقدرات إنتاجية وحجم السوق ، فى إطار استراتيجية اقتصادية عربية متكاملة .

- تجميع وتفعيل الإرادة السياسية والعربية الجماعية ، اللازمة لإطلاق المشروع الاقليمى الاقتصادى العربى ، ولتوفير الالتزام والجدية للقرار العربى فى هذا المجال ، ثم التحرك من خلال هذا المشروع على كل من المستوى الاقليمى والدولى ، فاعاً عن المصالح العربية المشتركة ، ودراء للأخطار عنها .

- ضرورة تأسيس كيانات اقتصادية ومالية عربية كبرى ، مثل إقامة بنك قومى استثمارى وشركات قومية متحددة الجنسيات بتيسيرات وتشجيع ومزايا من الحكومات ، تؤسسها البنوك العربية والشركات الاستثمارية ورجال الأعمال ، وتطرح بعض أسهمها للمواطنين العرب ، ويجرى تداولها عبر البلاد العربية ، تقوم بدعم التنمية والاستثمار الإنتاجى والتكنولوجى ، وتستفيد من العقول العربية فى الداخل والخارج ، ومن القوى العاملة العربية المؤهلة والمدربة ، على أساس من تخطيط قومى لحصر وإعداد العمالة وتنظيم قواعد حركتها ومعاملتها .

١- منطقة تجارة حرة عربية كبرى كنواة للسوق العربية المشتركة الموسعة .

٢- يوفر العمل الاقتصادى العربى المشترك الأساس القانونى والإطار التنظيمى لإقامة منطقة للتجارة الحرة ، دون الحاجة الى إتفاقيات جديدة .

٣- علاقة التجمعات الاقتصادية العربية الجزئية (شبه الاقليمية) بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المقترحة :

١- من الضرورى النظر الى هذه التجمعات ، فى إطار (المنطقة) المقترحة ، باعتبارها داعمة لها ، وخطوات متقدمة للاقتراب من تحقيقها .
٢- يتطلب ذلك إيجاد آلية مستمرة للتنسيق بينها وبين (المنطقة) وإدماج ما تحقق فى إطارها من تحرير للتجارة ، فى مراحل بناء (المنطقة) فيما يخص الدول الأعضاء فى التجمعات .

٤- إنشاء (المجموعة الاقتصادية العربية) كهيكل مؤسسى لإدارة (المنطقة) المقترحة ، والإعداد لتطويرها فى المستقبل الى صيغ أكثر تقدماً للتكامل الاقتصادى ، وصولاً الى مرحلة (السوق العربية المشتركة الموسعة) وربما الإنتقال بها مستقبلاً الى مرحلة (الاتحاد الاقتصادى) ، كلما توافرت الأوضاع والظروف المهيئة لهذا التطور .

خامساً : الاتفاقية الجديدة للتجارة الدولية (W.T.O.) وآثرها على الاقتصاد المصرى :

أقرت اتفاقية الجات فى نهاية ديسمبر ١٩٩٣ وتم التوقيع عليها فى ١٩٩٤/٤/١٦ بمراكش ، تمهيداً للتصديق عليها من المجالس التشريعية للدول الاعضاء ، لتكون سارية التنفيذ فى أول يناير ١٩٩٥ ؛ وقد وافق الكونجرس الأمريكى وكثير من المجالس التشريعية لدول الاتحاد الأوروبى على الاتفاقية وذلك بالرغم مما آثير من معارضة لبعض بنودها .

وقد أنتهت الحكومة المصرية من تقييم اتفاقية الجات وذلك لاحالتها الى مجلس الشعب للتصديق عليها فى الدورة البرلمانية الحالية ، ويجرى حالياً تطبيق نظام متكامل لحماية الصناعة الوطنية من خلال التعريفة الجمركية وفقاً لنصوص اتفاقية الجات ومن خلال النصوص المتعلقة بالحماية من الأغراق والتى أقرت لها الاتفاقية عدد من المواد طبقاً لآليات وترتيبات محددة تستطيع الحكومة الحصول على التعويض المناسب ممن يثبت قيامه باغراق الأسواق المصرية خاصة أن مصر تعتبر دولة نامية تتمتع بميزة الفترة الانتقالية ويحق لها اتخاذ تلك الاجراءات .

ونظراً لأن برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى يتم من خلاله اقرار كثير من الخطوات الفعالة سواء فى سياسة تحرير التجارة أو السياسات المالية والنقدية والتى أدت الى كثير من الايجابيات على مسار الاصلاح الاقتصادى وفى إطار تلك البرامج تم تخفيض التعريفة الجمركية بما هو أكثر مما تستلزمة اتفاقية الجات ومن ثم فلن تتخذ الحكومة أية اجراءات جديدة فى هذا المجال إلا فى ظل برنامجها الاقتصادى .

آثر اتفاقية الجات على الإنتاج الصناعى الموجه للتصدير :

تشير أهم ملامح الصادرات المصرية عام ١٩٩٣/٩٢ الى سيطرة صادرات قطاع البترول على نحو ٨ر٥٠٪ من إجمالى حصيلة الصادرات وتصل صادرات قطاع القطن والمنسوجات والملابس الجاهزة الى نحو ١ر١٤٪ من إجمالى حصيلة الصادرات وهو ما يشير الى إرتفاع درجة التركيز السلعى فى هيكل الصادرات المصرية فنحو ثلثا الصادرات المصرية تتركز فى سلعتين ، بينما الصادرات من مختلف القطاعات الصناعية الأخري لا تتعدى ٤ر٢١٪ من إجمالى حصيلة الصادرات ويمكن القول أن القيمة المضافة للصادرات الصناعية تعتبر ضعيفة ، أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية فتكشف البيانات عن اتسام هيكل الصادرات بدرجة تركز جغرافى مرتفعة فنحو ٤٠٪ من اجمالى الصادرات السلعية يتجه الى السوق الأوروبية المشتركة ، وما يقرب من ٦ر١٢٪ منها يتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية تليها الدول الأسيوية بنسبة تصل الى ٥ر١٩٪ ثم الدول العربية بنسبة ٤ر١٤٪ .

وتتضح من المؤشرات السابقة أن زيادة الصادرات المصرية تتطلب جهوداً جادة وعملية ومتوازية لزيادتها ونفاذها للأسواق الدولية وذلك للأسباب التالية :-

١- إن إنخفاض مستوى أداء الصادرات الصناعية كماً ونوعاً يرجع فى المقام الأول لعوامل داخلية تتمثل أساساً فى إرتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض جودة المنتجات وضعف القدرات التسويقية والترويجية فضلاً عن قصور وبطء النواحى الإدارية والتنظيمية المرتبطة بالتصدير

٢- إن التنازلات الجمركية وأن كانت شرطاً ضرورياً لحفز نمو الصادرات الصناعية إلا أنها ليست كافية فيجب أن تكون مصحوبة بسياسات كفيلة بالقضاء على المعوقات الداخلية .

ومن خلال بنود اتفاقية الجات يمكن أن يواكب تنفيذ اتفاقية الجات اتخاذ خطوات ايجابية أسرع وأعمق فى مجال التجارة الخارجية وخاصة التصدير من خلال عدة اجراءات نذكرها فيما يلى :-

١- وضع السياسات الكفيلة بالقضاء على المعوقات الداخلية للتصدير .

٢- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض تكلفة الإنتاج من خلال ما يلى :

أ - إعادة النظر فى ضريبة المبيعات التى يدفعها المصدر على خامات صادراته والتى سبق له استيرادها والاكتفاء بتقديم المصدر لتعهد بسدادها فى حالة عدم قيامة بالتصدير .

ب - العمل على إلغاء أو تخفيف من ضريبة المبيعات على الآلات وقطع الغيار والتى أعلن الاستاذ وزير الاقتصاد منذ أيام اتخاذ اجراءات محددة بشأنها .

جـ - السماح للقطاع الخاص بالعمل فى التوكيلات الملاحية وخدمة الموانى للقضاء على احتكار القطاع العام وتخفيض تكلفة تلك الخدمات .

د - الغاء قانون الدمغة النسبية على رأس المال لما يؤدية من تأكله قبل قيام المشروع بنشاطه .

هـ - الاهتمام برفع جودة المنتجات المصرية وتعميم تطبيق نظام الجودة الشاملة أيزو ٩٠٠٠ - ٩٠٠٥ ... الخ) .

و - إعادة هيكلة الإطار المؤسسى المنظم لعملية التصدير حيث يتم بتعدد الجهات وتصارب الاختصاصات .

ز - الاستفادة من المساعدات الفنية المقدمة فى إطار اتفاقية الجات والاتفاقيات الدولية الأخرى لتكوين وتدريب كوادر قادرة على التعامل مع نصوص وأحكام الاتفاقية .

٣- الاهتمام بزيادة الصادرات التى تعتمد على مواردها الأولية المحلية أو التى تنخفض فى مكوناتها نسبة المواد الأولية المستوردة من الخارج وذلك لتعظيم القيمة المضافة المصرية خاصة بالعملة الأجنبية .

٤- الاهتمام بتمويل وضمان الإنتاج التصديرى والصادرات من خلال المؤسسات المالية والمصرفية والتأمينية .

أما بالنسبة لأثر اتفاق الدعم والرسوم التعويضية :

نظراً لما تتمتع به الدول النامية ومنها مصر وفقاً لنصوص الاتفاقية (الدعم) الحق فى استخدام الدعم لتنمية صادراتها ، ويتطلب نجاح مصر فى تطبيق سياسة دعم صادراتها ما يلى :

١- تحديد مجموعات من السلع التصديرية وفقاً للدراسات التسويقية الدولية والتى يمكن مضاعفة كمياتها التصديرية والتى يمكن تقديم أنواع من الدعم لها خاصة السلع التى يتوافر فيها مميزات نسبية تجعلها على مستوى المنافسة العالمية .
٢- أن يتم منح الدعم فى مراحل التصدير أكثر منه فى مراحل الإنتاج .
٣- أن يراعى عند رسم سياسة الدعم المرونة بحيث يكون الهدف النهائى منه زيادة الصادرات الصناعية التى يتزايد فيها المكون المحلى .
٤- ضرورة الاهتمام بالنوع الثالث من الدعم وهو الدعم غير القابل لاتخاذ اجراء مقابل وذلك عن طريق دعم وتمويل الابحاث الصناعية المهتمة بالتطوير التكنولوجى والإدارى .

وبالنسبة لحق مصر فى فرض الرسوم التعويضية على الواردات المدعومة والتى تهدد الصناعة المحلية ، مما يتطلب وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات والمتابعة المستمرة لتكلفة إنتاج السلع التى يتم استيرادها مما يتطلب :-

١- تحديد ما إذا كانت الواردات مدعومة من عدمه .
٢- تحديد مقدار أو نسبة الدعم وذلك عن طريق وضع قائمة بأسعار الواردات الصناعية بالإضافة الى وجود نظام مرن وقادر على ملاحظة تغير أسعارها باستمرار .
٣- تحديد دولة المنشأة بالنسبة للواردات لتحديد ما إذا كان من حقها منح دعم لصادرتها دون التعرض لرسوم تعويضية مثل حالة الدول النامية التى يقل متوسط دخل الفرد السنوى عن ألف دولار .
٤- وضع نظام مراقبة على درجة عالية من الكفاءة للتأكد من أن الدول المتقدمة لا تطبق إلا النوع الثالث من الدعم المسموح لها به فى إطار إنفاق الدعم (البحوث والتطوير) .